مخاوف من حرمان أغلبيّة عراقيّي الخارج من المشاركة في الانتخابات

ترجيحات بمنع حَملة الإعداديّة من الترشُّح وسحب أسمائهم من المفوضيّة

رجّحت اللجنة القانونية البرلمانية قبول المحكمة الاتحادية للطعون المقدمة لها بشأن عدم دستورية وقانونية جلسة مجلس النواب التي منحت حملة الشهادة الإعدادية الحق بخوض الانتخابات المقبلة، مؤكدة انه في حال قبول الطعن ستُشطب أسماؤهم من قوائم المرشحين التي قدمت الى المفوضية.

جلسة سابقة لمجلس النواب.. (أرشيف)

□ بغداد / محمد صباح

من جانب آخر، تتجه مفوضية الانتخابات إلى إعادة العمل بآلية الاقتراع المشروط في الخارج بعد تراجع نسب إقبال عراقيي المهجر على تحديث سجلاتهم الانتخابية إلكترونيّاً.

وتلزم هذه الطريقة التي كان معمولاً بها في أخر عملية انتخابية، ناخبي الخارج بالإدلاء بأصواتهم عبر ظروف مغلقة يجري تدقيقها وعدّها يدوياً بعد تقديمهم وثيقتين ثبوتيتين للتأكد من عراقيتهم وسلامة بياناتهم.

وتوصف الإجراءات الإلكترونية التي تتبعها مفوضية الانتخابات مؤخراً في تحديث سجل ناخبي الخارج بالصعبة والمعقدة كونها تطلب تقديم الجنسية العراقية وبطاقاتي السكن والتموينية وجواز سفر نافذ وهي غير متوفرة لدى أغلب عراقيي الخارج.

ويقول عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب زانا سعيد في حديث لـ(المدى) إن "مفوضية الانتخابات ستحذف أسماء المرشحين من حملة الشهادات الإعدادية في حال قبلت المحكمة الاتحادية الطعون التي وصلت إليها بشأن عدم دستورية وقانونية الجلسة التي صوّت فيها البرلمان على التعديل الثاني لقانون الانتخابات".

وكان مجلس النواب قد صوت أواخر الشهر الماضي على قانون انتخابات مجلس النواب واشترط حصول المرشح على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها للترشح إلى الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في أيار المقبل.

بعدها وافقت رئاسة مجلس النواب على طلب تقدّمت به مجموعة نواب يحملون شهادة الإعدادية بإجراء تعديل ثانٍ على قانون الانتخابات يلزم كل قائمة انتخابية بتخصيص ما نسبته ٢٠٪ من مرشحيها إلى حملة هذه الشهادة.

وقد نجح مجلس النواب، الأسبوع الماضي، بالتصويت على التعديل الثاني الذي ضمن مشاركة حملة الشهادة الإعدادية، كما أجرى تعديلات إملائية وردت في القانون الأصلي قد تهدد بالطعن في العملية الانتخابية برمتها.

ويهدّد طعن الإخلال بالنصاب بإلغاء الجلسة البرلمانية التي تمّ التصويت خلالها على التعديل الثاني للقانون.

وكلّف البرلمان دائرتين من دوائره، للتقصي عن حقيقة توافر النصاب في جلسته التي عقدها الأحد من الأسبوع الماضي بعد تهديد كتل مختلفة باللجوء الى المحكمة الاتحادية والطعن في الجلسة.وقدّم ٣٥ نائباً طعناً إلى المحكمة الاتحادية مشفوعاً بأدلة تؤكد عدم اكتمال نصاب الجلسة التي صوت فيها البرلمان على تعديل قانون الانتخابات.

وبهذا الصدد يوضح سعيد أن لجنته "اجتمعت مع مجلس المفوضين أول من أمس الأحد وناقشت تداعيات شطب أسماء حاملي الشهادات الإعدادية في حال قبلت المحكمة الطعون"، لافتاً إلى أن المفوضية بدأت عملية تدقيق أسماء المرشحين وأرسلتها إلى هيئة المساءلة والعدالة ووزارتي الداخلية والتعليم العالي".

وانتهت يوم الخميس الماضي المدة التي حددتها مفوضية الانتخابات للأحزاب والتحالفات السياسية لتسليم قوائم مرشحيها للانتخابات بعدما مددتها لأكثر من مرة.

وبيّن عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب أن "الحكم المتوقع إصداره في المحكمة الاتحادية هو قبول الطعن المقدم من ٣٥ نائبا في ظل عدم وجود نصاب في جلسة التصويت على التعديل الأول لقانون الانتخابات"، مؤكداً أن "عدد الحاضرين في الجلسة كان ١٣٠ نائباً".

وفي سياق آخر، يقول سعيد إن "من الأمور التي بُحثت مع مفوضية الانتخابات هو اقتراع عراقيي الخارج الذي يواجه مشاكل وتحديدات كبيرة تتمثل في تدني نسب إقبال الناخبين لتحديث سجلاتهم الانتخابية عبر الاستمارة الإلكترونية"، كاشفاً عن "وجود توجه للمفوضية بالذهاب إلى اعتماد التصويت المشروط".

وأعلنت مفوضية الانتخابات قبل عدة أيام عن وضعها آلية جديدة لتحديث سجلات الناخبين العراقيين في الخارج من خلال ملء الاستمارة الإلكترونية الموجودة في موقع مفوضية الانتخابات من أجل السماح لهم بالمشاركة في الاقتراع المقبل.

ويتحدث النائب عن كتلة الجماعة الكردستانية عن آلية التصويت المشروط، قائلا انه "يتطلب من الناخب ان يقدم وثيقتين رسميتين على ان يكون الاقتراع بطريقة الظروف المغلقة ثم يتم تدقيقها وعدها يدوياً لتحديد المحافظة التي ينتمي لها الناخب وكذلك التأكد من عراقيته"، مؤكداً أن "المستمسكات المعتمدة ستكون :الجنسية العراقية وجواز السفر على أقل تقدير".وأبدى المكون المسيحي الذي يقدر عدد مواطنيه في الخارج أكثر من مليون مسيحي، امتعاضه من الإجراءات التي تتبعها مفوضية الانتخابات مع ناخبي الخارج والتي تهدد بحرمان ٥٠٠ ألف ناخب.

ويصف مقرر مجلس النواب عماد يوحنا في تصريح لـ(المدى) إجراءات المتبعة من قبل مفوضية الإنتخابات بـ"المعقدة والصعبة"، مشدداً على ان "عملية ملء الاستمارة الالكترونية الخاصة بناخبي المهجر تتطلب بطاقة تموينية مع وجود وثيقتين ساندتين".

ويتابع يوحنا حديثه قائلا إن "أغلب العراقيين في المهجر لا يمتلكون وثائق عراقية رسمية مما انعكس بشكل سلبي على تدني نسبة تحديث سجلاتهم إلكترونياً التي لم تتجاوز الـ١٠٪"، لافتا إلى أن "فتح مراكز الانتخابات في الدول ستعتمد على نسبة تحديث سجلات الناخبين في كل مدينة ودولة".

وتسببت هذه الإجراءات بتناقص أعداد الناخبين في الخارج في كل عملية انتخابية بسبب صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع.

ووصلت مشاركة عراقيي الخارج في انتخابات عام ٢٠٠٥ الى ما يقارب الـ ٢٧٥ ألف ناخب، في حين تراجع الإقبال في اقتراع عام ٢٠١٠ وتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألفا، أما في الانتخابات الأخيرة فقد شارك في انتخابات الخارج حوالي نصف مليون من أصل ٢ مليون عراقي في الخارج ممن له حق الانتخاب.

ويضيف النائب المسيحي "هناك إجراءات معقدة من قبل وزارتي الداخلية والخارجية لإصدار الوثائق المطلوبة لعراقيي الخارج"، مبيناً أن إعادة إصدار المستمسكات "قد تستغرق أكثر من سنتين".

وأبدى النائب المسيحي قلقه من أن "تؤثر هذه الإجراءات على مشاركة مسيحيي الخارج في الانتخابات البرلمانية المقبلة".

مقتل 27 مقاتلاً من الحشد يعيد عمليّات التطهير إلى المنطقة

كمين ليلي يُنهي الاستقرار في مناطق جنوب كركوك وغربيّها

□ بغداد / المدى

أنهى كمين لداعش في كركوك، الاستقرار النسبي الذي شهدته المنطقة خلال الأيام الماضية، وأجبرت القطعات العسكرية على استئناف العمليات العسكرية في مناطق جنوب كركوك وغربيها.

ووقع الكمين عندما دخلت قوة من الحشد للبحث عن مسلحي داعش في قرية السعدونية الواقعة في غربي كركوك، حيث تمت مهاجمة القوة بالقنابل ثم دخل المسلحون الى المنطقة وقتلوا ما يقارب ٢٧ مقاتلاً.

وتبنى تنظيم داعش العملية في بيان نشره على قناته الإعلامية أعماق.

وتعليقاً على الحادث، قال المتحدث باسم العمليات المشتركة العميد يحيى رسول، لوكالة آسوشييتدبرس، إن "خلايا نائمة لتنظيم داعش من نفذت الهجوم"، مشيراً الى أن "القوات العراقية تقوم الآن بتمشيط المنطقة للبحث عن الجناة".

ولم تنقطع الأعمال الإرهابية في مناطق جنوب كركوك وغربيها منذ تحريرها في شهر تشرين الاول ٢٠١٧. ويستغل المسلحون اتساع المنطقة ووجود المستقنعات المائية و الأحراش للاختباء.

وقال مصدر أمني لـ(المدى) إن "قوة من الشرطة الاتحادية والحشد الشعبي داهمت، مساء الأحد، قرية السعدونية التابعة لناحية الرياض (٤٥ كم غربي كركوك)، لكن القوة تعرضت للقصف بالهاونات ما أجبرها على الانسحاب".

وأضاف المصدر الأمني، إن "القوات الامنية عادت لاقتحام المدينة لمعرفة مصدر النيران في صباح يوم أمس، وعند الاقتحام عثرت على جثث ٢١ مقاتلا من الحشد الشعبي وكانت أكثر الجثث من دون رؤوس وعجلاتهم محروقة".

وأكد المصدر المطلع أن "عناصر داعش الإرهابي أخذوا عجلتين اثنتين نوع عذاري تابعتين للحشد الى جهة مجهولة".

بدوره، قال الحشد في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن قطعاته "تباشر منذ أيام عمليات نوعية لاعتقال عدد من الإرهابيين والخلايا النائمة في منطقة الحويجة والمناطق المحيطة بها وتمكنت هذه القوة من تحقيق إنجازات مهمة إثر ثماني عمليات تم خلالها اعتقال عدد كبير من الإرهابيين بينهم قادة".

وأضاف البيان، أنه "في مساء يوم الأحد تعرضت هذه القوة لكمين غادر من قبل مجموعة إرهابية من المنطقة متنكرة بالزي العسكري ما أدى إلى اشتباكات عنيفة دامت لأكثر من ساعتين حيث بادرت قوة أخرى من الحشد الشعبي بالدخول إلى المنطقة والتدخل لدحر العدو وقتل عدد منهم"، مبينة انه "بسبب كثرة أعداد المهاجمين والأجواء الجوية الصعبة استشهد ٢٧ بطلاً من القوة الخاصة المحاصرة".

في غضون ذلك، وجه رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي، بفتح تحقيق عاجل في ملابسات الحادث.

وقال رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض في تصريح نشر على موقع الحشد إن "رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي أمر بفتح تحقيق عاجل بالحادثة الإجرامية الغادرة التي تعرضت لها قوة من الحشد الشعبي في منطقة السعدونية بقضاء الحويجة ضمن محافظة كركوك".

وأعرب العبادي، بحسب الفياض، عن "مواساته وتعازيه لذوي الشهداء المغدورين"، مؤكداً أن "دماء الشهداء المغدورين لن تذهب وسنثأر لهم بالقضاء على آخر بقايا خلايا عصابات داعش الإجرامية".

وعقب الحادث، أعلن إعلام الحشد الشعبي، انطلاق عمليات تطهير منطقة السعدونية جنوب غربي كركوك من خلايا تنظيم داعش.

وقال إعلام الحشد في بيان مقتضب نشره على موقعه واطلعت عليه (المدى)، إن "قوات الحشد وقطعات الشرطة الاتحادية وبإسناد من طيران الجيش باشرت، الإثنين، بعمليات تطهير السعدونية جنوب غربي كركوك من خلايا داعش الإرهابية".

قوة مشتركة في مدخل الحويجة.. (أرشيف)

إلى ذلك، أكد الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري، أمس الإثنين، أن الإرهاب ما زال موجوداً في بعض المناطق الرخوة، داعياً القوات الأمنية إلى أخذ الحيطة والحذر.

وقال العامري في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنه "ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ استشهاد ثلة من أبنائنا المرابطين في سواتر الشرف المدافعين عن الأرض والعرض ضد أشرس عدو مرّغ العراقيون أنفه بالتراب".

وأضاف العامري "إنني إذ أقدم التعازي لعوائل الشهداء وشعبنا العراقي الصابر والمرجعية الدينية العليا بهذه الكوكبة التي روت أرض الوطن في قاطع الحويجه ليلة أمس بكمين غدر بائس فإننا نهيب بقواتنا الأمنية بمختلف صنوفها بأخذ الحيطة والحذر، لأنّ الإرهاب ما زال موجوداً في بعض المناطق الرخوة".

وتابع العامري قائلاً، "أعاهدكم أننا سنسحق رأس الأفعى وسنأخذ بثأر الشهداء أضعافاً مضاعفة وسنجعل الدواعش الأوباش عبرة لمن تسوّل له نفسه العبث بأمن العراق ودماء أبنائه".

إلى ذلك، قال رئيس الجبهة التركمانية النائب أرشد الصالحي، في تصريح لـ(المدى) انه "سبق أن حذرنا الحكومة العراقية بأن تطهير كركوك لم يتمّ بالمطلق".

وأكد الصالحي، أن "داعش مازال موجوداً داخل كركوك وفي أطرافها، ونحن أبلغنا القائد العام للقوات المسلحة بخطورة الوضع في كركوك".

وتابع الصالحي "نحن في الجبهة التركمانية استبشرنا خيراً من انتشار الجيش العراقي حوالي كركوك ولكن الضغوطات السياسية التي مورست على الحكومة في تبديل قطعات الجيش بالشرطة ماهي إلاّ خطأ جسيم يتحمله القائمون بها".

وطالب الصالحي لجنة الامن والدفاع النيابية بـ"ضرورة التحقيق في الأسباب الكامنة وراء إلغاء دور عمليات كركوك وسحب الفرقة ٢٠ من داخل وأطراف كركوك".

الإعدام بحقّ داعشيّة تركيّة والمؤبّد لـ10 أخريات

□ بغداد / رويترز

قال متحدث باسم محكمة الجنايات المركزية في بغداد، إن المحكمة قضت بالإعدام شنقاً على تركية بتهمة الانضمام لتنظيم داعش. وأضاف إن "أحكاما بالسجن المؤبد صدرت بحق عشر نساء من جنسيات مختلفة. ويمكن استئناف جميع الأحكام.

وقال القاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى، في بيان إن "المحكمة أصدرت عشرة أحكام بالسجن المؤبد بحق عشر نساء بعد إدانتهنّ بالإرهاب فيما قضت حكماً بالإعدام شنقاً بحق إرهابية أخرى تحمل الجنسية التركية".

ويقاتل آلاف الأجانب في صفوف تنظيم داعش في العراق وسوريا.

ومن المرجح أنّ الداعشية الألمانية ليندا، التي اعتقلت في الموصل في تموز ٢٠١٧ من بين المدانات.

وبحسب معلومات لم يتسنّ لـ(المدى) التأكد من صحتها فقد حكمت محكمة عراقية على قناصة داعش القاصر البالغة من العمر ١٧ عاما ليندا وينسل، القادمة من مدينة بولسنيتز الألمانية بالسجن لمدة ست سنوات.

وبموجب هذا القرار فقد حكم عليها بسنة حبس لدخولها العراق بصورة غير مشروعة و٥ سنوات فقط، لكونها قاصراً لانخراطها مع داعش.

وكانت قوات الأمن العراقية قد ألقت القبض على ليندا في مدينة الموصل في تموز ٢٠١٧ ثم نقلت إلى بغداد لإصدار الحكم.

وشكلت قضيتها والفيديوهات التي انتشرت لها أثناء إلقاء القبض عليها، عناوين رئيسة ضجت بها وسائل الإعلام حول العالم.

وكانت محكمة قد قضت الشهر الماضي بإعدام ألمانية بتهمة الانتماء للتنظيم المتشدد كما حكم على مقاتل روسي بالإعدام أيضا في العراق العام الماضي لنفس التهمة.

وأعلن العراق النصر على داعش في كانون الأول الماضي وذلك بعدما سيطر التنظيم على قرابة ثلث أراضي البلاد عام ٢٠١٤.

وطُرد التنظيم من كل المراكز السكانية التي كانت تحت سيطرته يوماً ما على جانبي الحدود بين العراق وسوريا ،لكنّ مقاتليه ما زالوا ينفذون تفجيرات وهجمات أخرى في العراق.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون